مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: حدود التحول في السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة: دراسة في الجانب الاقتصادي والسياسي
اسم الكاتب: م.م.د. آمنة محمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6886
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

حدود التحول في السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة: دراسة في الجانب الاقتصادي والسياسي

المدرس المساعد الدكتورة
آمنة محمد علي(*)

مقدمة

النظام السياسي الفرنسي نظام ليبرالي يؤكد على المبادىء والقيم الانسانية في جانب منه ،وفي الجانب الاخريسعى جاهدا لتحقيق مصالح فرنسا وابراز دورها المستقل والمتميز، لذا فهو يوصف بالتوازن والاستقلالية.

هذه السمات الاساسية التي اتسم بها النموذج الفرنسي ومنذ تأسيس الجمهورية الخامسة من قبل الجنرال ديغول ،وقد ساهمت الظروف والمعطيات الدولية السياسية والاقتصادية في ديمومته واستقراره خلال حقبة طويلة ناهزت النصف قرن ،اذ سار عليه تقريبا اغلب الرؤساءالذين خلفوا ديغول ،وقد ساعد ذلك على ان يمنحه درجة عالية من الاستقرار. وان يجعل من فرنسا قوة سياسية واقتصادية مؤثرة على المستوى العالمي، كما وفر للمجتمع الفرنسي حياة اتسمت بالرفاهية .

ويمكن القول بان الجنرال ديغول اعتمد منهجا تمكن من خلاله ان يربط حاضر فرنسا السياسي بموروثها التأريخي وليس بالماضي لأن الماضي كان الجمهورية الرابعة وبالوقت نفسه اراد لفرنسا ان تقترن بزمنها وان تدير ذاتها بذاتها ،وهكذا اكد على دعم التنمية الصناعية والزراعية وتحديثهما في الوقت الذي كانت قوى سياسية اخرى تقف بالضد من تلك التحولات التي تعدها تهديدا لمصالحها[1].

الا ان تغير المعطيات الدولية مع انتهاء الحرب الباردة ودخول عصر العولمة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية واتساع حركة التجارة والدور الذي باتت تلعبه القوة الاقتصادية في ميزان القوى الدولية ،وازدياد حدة التنافس بين القوى الصناعية العالمية على مصادر الطاقة والمواد الاولية والاسواق مع بروز قوى صناعية جديدة سيطرت على الاسواق ، وتداعيات ذلك على الوضع الداخلي في فرنسا، وعدم فعالية القوانين السابقة في التوافق مع الاوضاع الجديدة . كل تلك الامور وغيرها اوجبت على الساسة الفرنسيين البحث عن حلول للمشكلات التي تفاقمت وافرزت اوضاعا اجتماعية صعبة لاتنفع معها جرعات علاجية ، بل تستوجب وضع برنامج اصلاحي داخلي واتباع سياسات خارجية تضع في اولويات عملها وبالدرجة الاولى مصلحة فرنسا والاتحاد الاوروبي ، لذلك ومنذ تولي الرئيس نيكولا ساركوزي منصبه كرئيس لفرنسا تبنى سياسة الموازنة بين ماتفرضه

(*) قسم الدراسات الاوروبية-مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد.

[1] Alfred Grosser ، AFFAIRES ، EXTERIEURES ، Lapolitique de la France 1944-1984 ، Flammarion ، 1984 France ، p155

الاوضاع الاقتصادية الداخلية وما تفرضه المستجدات الدولية من حركة ومبادرات تصب اساسا في تصحيح الاوضاع الاقتصادية وادارة عجلة الاقتصاد ، بهدف تفعيل دور فرنسا والسماح لها بلعب دور سياسي واقتصادي فاعل على المسرح الدولي.

تتضمن الدراسة قسمين في مبحثين ، الاول يتضمن مسار السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة ،وفي محورين:

اولا: المنهج الديغولي في دائرة السياسة الفرنسية،ويتناول المنهج السياسي الذي اتبعه الرئيس ديغول ومن جاء من بعده خلال ما يناهز النصف قرن من الزمن ، في نبذة تاريخية مقتضبة.

ثانيا: حدود التحول عن المنهج الديغولي ،ويتضمن التغير في مسار السياسة الفرنسية والظروف والعوامل التي ادت الى ذلك وجرى اجمالها في ثلاثة محاور (مسارات) .

١- مايتعلق بصلاحيات الرئيس .

٢- مايتعلق بدور الدولة في ادارة الاقتصاد .

٣- مايتعلق بالسياسة الخارجية الفرنسية .

المبحث الثاني : يتضمن التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية بعد استلام ساركوزي للرئاسة ودوره في رسم خطوطها وصياغة برامجها ضمن فقرتين .

اولا:التوجهات الداخلية ومايتعلق بتطبيق برنامج اصلاحي يتوخى اجراءات تقشفية مع تشجيع الاستثمار وتحديث الاقتصاد بأتجاه مزي من الليبرالية .

ثانيا: السياسة الخارجية ونبين الخط الجديد الذي أعتمده ساركوزي في علاقات فرنسا الخارجية مع كل دول العالم والذي تضمن اتباع سياسة مرنة يمكن توظيفها في خدمة مصالح فرنسا واقتصادها بالدرجة الاولى .

المبحث الاول: (مسار السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة)

حققت الجمهورية الخامسة انعطافة كبيرة في مسار السياسة الفرنسية ،فقد جاء تاسيسها من قبل الجنرال ديغول استجابة لمؤثرات داخلية وخارجية اكتسبت الاولى الدور الاهم.

فهي لم تكن وليدة يومها وانما كانت نتاجاً للواقع الذي تفاعلت فيه جملة من المتغيرات التي انعكست في النهاية على الوضع الداخلي .

وبالنسبة للمتتبع للشأن الفرنسي لابد له ان يؤشر حالة عدم الاستقرار التي تميز بها النظام السياسي الفرنسي ومنذ قيام الثورة الفرنسية، الامر الذي ترك اثاره على الحياة السياسية الفرنسية، فان عدم الاستقرارفي الماضي يخلق في ذاته ظروفا" تمهد لعدم النظام في الحاضر، وعليه فقد سادت الجمهوريتين الثالثة والرابعة سمة عدم الاستقرار بالنسبة للوزارات[٢].

ان الوضع غير المستقر الذي كانت تعيشه فرنسا في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية والناتج عن افرازات الحرب وتداعيات الحرب الباردة والاحداث على الساحة الدولية على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي استوجبت احداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي والتوجه نحو صياغات دستورية تتلاءم وطبيعة الاوضاع والمشكلات والضغوط التي كانت ترمي بثقلها على المجتمع الفرنسي وكذلك النخب السياسية ، فالمناخ السياسي السائد في حينه شكل الدافع الاكبر لوضع حلول اصلاحية

[٢] روي بيرس ، السياسة والمؤسسات السياسية في فرنسا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٣ في يوليو ١٩٧٣ السنة ٩ ، ص١٨٢.

جذرية شملت شكل النظام السياسي وحدود الصلاحيات بالنسبة للرئيس الفرنسي والبرلمان ومن خلال الشرعية التي اعطتها عملية الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية .اذ منحت الرئيس صلاحيات واسعة وقلصت من هيمنة البرلمان ، الا انها لم تخرج عن الثوابت الاساسيةالتي يقوم عليها النظام السياسي الفرنسي فيما يخص القضايا الاجتماعية في حماية حقوق المواطنين وحماية مبدأ الحريات بكل انواعها .

وقد سمحت حالة الاستقرار السياسي بالدفع باتجاه سياسة اقتصادية مثمرة وبناءة وسياسة خارجية متميزة وموجهة بشكل كبير في خدمة الاقتصاد الفرنسي .

وفي مسيرة السياسة الفرنسية جرى تداول السلطة بعد الجنرال ديغول بين قوى سياسية سواء من يمين الوسط اويساره . فقد التزموا جميعهم بتلك الثوابت التي وضعتها الجمهورية الخامسة ، وما جرى من تغييرات او تعديلات في القوانين المعمول بها يمكن وصفها بانها حلول تكتيكية لمواكبة الواقع الداخلي والتطورات الدولية لذا فقد ارتأينا تناول الموضوع في جزئيتين الاولى تتحدث عن مسيرة السياسة الفرنسية من خلال المنهج الديغولي والثانية تطرقنا فيها الى ما جرى من تحول في بعض الجزئيات وبحسب البرامج السياسية لتلك القوى والتي لم تبتعد بشكل عام عن ثوابت الجمهورية الخامسة .

اولا: المنهج الديغولي في دائرة السياسة الفرنسية :

منذ ان اصبح الجنرال ديغول على رأس السلطة عام ١٩٥٨،وضع جل اهتمامه في احداث تغييرات جوهرية يمكن من خلالها وضع حلولٍ للمشكلات التي كانت تعاني منها فرنسا في الداخل والخارج سعيا منه لإعلاء اسم فرنساً ولكي تأخذ مكانتها بين المنظومة الدولية المتعددة الآيديولوجيات والانظمة التي كانت قائمة آنذاك .

ولابد لنا عند الحديث عن المنهج الديغولي من الأشارة الى ان الجنرال ديغول تمكن من صياغة نموذج سياسي يستطيع من خلاله اعتماد سياسة تتماشى وطبيعة المجتمع الفرنسي والاوضاع السياسية السائدة آنذاك ،والتي تعد حصيلة للتجارب العديدة التي عاشتها فرنسا خلال حقبة زمنية طويلة تميزت بحروب خارجية وصراعات وتنازع للسلطة بين مختلف القوى السياسية الفاعلة على الساحة الفرنسية .

وبحكم الحنكة السياسية التي تميز بها الجنرال ديغول والتي جاءت نتيجة لمواكبته للأحداث خلال مرحلة من اشد المراحل قساوة في تاريخ فرنسا واوربا بشكل عام الا وهي الحرب العالمية الثانية والهزيمة التي منيت بها القوات الفرنسية بمواجهة الجيش النازي حيث كان الفشل السياسي واحداً من اهم اسباب تلك الهزيمة . وكان لحرب التحرير التي قادها ديغول ضد المانيا النازية الفضل الاكبر في ان يحضى بشعبية كبيرة بين صفوف الشعب الفرنسي والتي اكسبته القوة لإحداث التغييرات التي ارتآها ، لذلك سعى الى توسيع سلطات وصلاحيات الرئيس من أجل صياغة نظام سياسي اكثر أستقرارا وديمومة يتمتع رئيس الجمهورية فيه بصلاحيات واسعة تمكنه من مواجهة حالات خاصة كما حصل في الحرب العالمية الثانية ، اذ افترض ان رئيس الجمهورية لم يكن مزودا بصلاحيات كافية لمواجهة ازمة داخلية كانت ام خارجية في ظل هيمنة البرلمان على الحكومة التي كانت تنبثق منه في السابق[٣]، فضلاً عن ما تسبب به الانقسام في الزعامة من تعقيد في الوضع

[٣] د.حسان محمد شفيق العاني ، المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية ، ص١٦٠.

ومن ثمّ صعوبة الحكم وقصر عمر الوزارات مما حدا بالجنرال ديغول الى صياغة دستور يمنح الرئيس صلاحيات واسعة وذلك من خلال الشرعية التي تحضى بها رئاسة الجمهورية التي تنبثق من هيئة انتخابية اكثر اتساعا من البرلمان . فضلاً عن صلاحياته في تعيين رئيس الوزراء حسب ما يرتأي وكذلك تمكينه من استخدام سلطات استثنائية في حالة الازمات ، الامر الذي منح الدستور صفة المرونة والدينامية وامكانية التغير تبع الاحوال والظروف[٤].

فقد اعتمد نظام الجمهورية الخامسة مبدأ انتخاب رئيس الجمهورية في اقتراع عام مباشر مما اكسبه شرعية اكبر مما سبقه بأعتماده على قوى سياسية تمارس عملية الانتخابات والتي تمثلها احزاب مختلفة وتمنح الحكومة اغلبية برلمانية مستقرة ومتجانسة يمكنها ان ترتكز عليها بالتصويت على التشريعات او تعديل قوانين معمول بها ، وهو نموذج لم يكن معتمدا بشكل تقليدي في الحياة السياسية الفرنسية قبل الجمهورية الخامسة[٥].

وقد لعبت شخصية الجنرال ديغول دورا رئيسا في ان ينال دستور الجمهورية الخامسة القبول والرضى من الشعب ، ويمكننا القول بأن الدستور قد اكتسب شرعيته من الجنرال ديغول ، وقد عمل على صياغته بصورة تضمن اقامة نظام برلماني عقلاني اقرب منه الى النظام الرئاسي ، حيث يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات وسلطات تفوق سلطة وصلاحية رئيس الوزراء والبرلمان ايضا[٦].

وقد اجبرت التحولات الدولية ديغول في الكثير من الاحيان على تغيير مواقفه والابتعاد عن توجهاته الماضية التي لم تعد تخدم فرنسا ، فقد اعتمد في الجزائر فعلاً مضاداً لرغبات وتمنيات العديد من الاشخاص الذين مكنوه من العودة الى السلطة كما انه وافق ودعم السوق الاوروبية الاقتصادية والتي كان الديغوليون قد تخلوا عنها تقريبا كذلك بالنسبة للقنبلة الذرية والتي عدت خطأ في النظام السابق فقد قرر انتاجها .

وفي مذكراته تحدث ديغول وبرضى كبير عن المساعي الاجتماعية لحكومته لعام (١٩٤٤-١٩٤٦) اذ عد القضايا الاجتماعية كنظام الضمان الاجتماعي ولائحة الايجار..... وغيرها من الامور التي تزيد من قوة فرنسا .

والايماءات نفسها ظهرت بعد عام ١٩٥٨ ايضا في رسالته للتجديد لعام ١٩٦٣ والتي جاء فيها (رفاهيتنا حققت مستوى لم نصل اليه في اي وقت من الاوقات الماضية وموضوعاتها الاجتماعية حققت تقدما غير مسبوق بمعيار مزدوج. الانطلاق والدافع ، هما اللذان يمنحانا القوة مما اكسب فرنسا موقعها وجاذبيتها وقدراتها)[٧].

وقد اكد مرارا على مبدأ استمرارية النمو وبالشكل الذي يحقق الرفاهية لكل فرد والقوة لفرنسا كذلك وضع السياسة الخارجية في خدمة الاوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية كما ان المؤسسات الداخلية ذات الصلة بتثبيت الامن وحماية النظام كانت ذات

---

[4] **Andre Hauriou ، Droit consititution et ins titutions، politique ، p343;**
حسان شفيق العاني، مصدر سابق.

[5] **Mourice Duverger ، Institutions politique et droit constitutionnel ، le systeme politique Francaise p5**

[٦] **د.حسان محمد شفيق ، مصدر سابق ، ص١٦٨.**

[٧] **Alfred grosser مصدر سابق.**

اهداف متصلة بالسياسة الخارجية ، وقد اصطلح على تسمية منهج عمل الحكومة الفرنسية بالمنهج الديغولي او الخط الديغولي اذ حدد الاطر والتوجهات للنظام السياسي الفرنسي الذي استمر ساريا بما يناهز النصف قرن من الزمان وطبع النموذج الفرنسي بطابع خاص ومتميز في طريقة عمل الحكومة واعتمادها النظام السياسي الليبرالي القائم على القيم الاجتماعية .

ثانيا : حدود التحول عن المنهج الديغولي :

ان المنهج الديغولي كان قد جرى اعتماده في ظل عوامل وظروف داخلية ودولية سياسية واقتصادية خاصة كما سبق واشرنا له ، ومع تغير المعطيات الدولية تغيرت تبعا لذلك العوامل الداخلية وافرزت نتائج انصبت بشكل كبير على الحالة الاقتصادية والاجتماعية مما اوجب التعامل مع تلك المؤثرات والتكيف وفقا لمتطلبات تلك المرحلة .

ولاجل التعرف على هذا المنعطف في المشهد الفرنسي ، لابد لنا من القاء الضوء على كل مسار من المسارات التي اعتمدها الخط الديغولي والتعرف على درجة التحول فيه واسبابها :

١. المسار الاول والمتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية : لم يكن الهدف من تركيز الصلاحيات بيد الرئيس نابعا من نظرة تسلطية لدى الجنرال ديغول بقدر ما كان مسعى جادا لتجاوز الازمات المطبقة انذاك ومن اجل تحقيق حالة من الثبات والاستقرار للحكومة لتتمكن من الصمود في وجه الاضطرابات التي كانت تعاني منها البلاد والتي لم يفلح نظام الجمهورية البرلمانية في صدها ، ومع وصول الحزب الاشتراكي للسلطة برئاسة فرانسوا متيران في انتخابات عام ١٩٨١ ومحاولة تطبيق برنامج تضمن توسيع رقعة القطاع العام من خلال تاميم بعض الشركات فضلاً عن بعض المؤسسات كمؤسسه الكهرباء وعدد من البنوك المهمة وقطاع النقل وغيرها ، الامر الذي ترتب عليه تراجع في دور القطاع الخاص وتراجع مستوى الاستثمار وانتقال العديد من المستثمرين الى خارج فرنسا بحثا عن فرص استثمارية افضل مما انعكس سلبا على سوق العمل وارتفعت نسب البطالة فضلاً عن انخفاض قيمة العملة وتدهورها ثم انخفاض القدرة الشرائية وركود اقتصادي . وكان الفوز حليف الديغوليين في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٦ في حين لا يزال هناك سنتان من مدّة ولاية متيران لذلك كان لابد من التشارك مع الديغوليين وتشكيل حكومة تعايش تراسها جاك شيراك في حينه استمرت لغاية الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٨ والتي طغت فيها شعبية الرئيس متيران لدى الناخبين ليتمكن من تحقيق الفوز للاشتراكيين ثانية . وقد تكرر الامر نفسه اي (حالة التعايش) مع جاك شيراك عندما كان رئيسا للجمهورية.

لقد احدثت حالة المعايشة وضعا خاصا وتسببت بازمة دستورية اقتضت المراجعة، حيث لم يعد لرئيس الجمهورية ذلك الفضاء الذي يسمح له بممارسة صلاحيات واسعة في تمرير القوانين والمشروعات التي يراها ضرورية فضلاً عن مسألة اختيار رئيس الوزراء التي لم تعد خيارا بيد الرئيس وانما اصبحت امرا مسلما به تفرضه نتائج الانتخابات ، فالرئيس من حزب ورئيس الوزراء المدعوم من الاغلبية في الجمعية الوطنية من حزب اخر ، مما احدث حالة من الضعف في اداء الحكومة والتي يتقيد فيها رئيس وزرائها ايضا بسلطات وصلاحيات الرئيس ولايمكنه العمل بموجب توجهاته وتوجهات حزبه والتي تختلف عن توجهات الرئيس المنتمي الى حزب يمثل الاقلية في الجمعية الوطنية . هذا الامر بمجمله اي صورة المعايشة وطريقة عمل الحكومة وسلطات الرئيس المقيدة ، جعلت

جمهور الناخبين في حيرة بشان الاختلافات بين مناهج احزاب اليمين او اليسار حيث تداخلت برامجهم وطروحاتهم ولم يعد هناك حد فاصل بين منهج يمين او يسار الوسط . فضلاً عن الانعكاسات الخطيرة التي ولدها الضعف في عمل الحكومة وعدم امكانية حل المشكلات المهمة خصوصا المتعلقة منها بالاقتصاد . كذلك فقد اوجد ازمة دستورية اذ لم يتمكن الدستور بصيغته القديمة من وضع حلول تتماشى مع الواقع على الارض وفي مسألة تنازع الرئيس ورئيس الوزراء على الصلاحيات ، مما اوجب على القائمين بالامر ادخال تعديلات على بعض بنود الدستور والتي جرى اعتمادها عام ٢٠٠٠ وكان من ضمنها تقليص مدة ولاية الرئيس من سبع سنوات الى خمس ، الا انه ابقى له على صلاحيات واسعة . وكان ذلك تحولا في مسار السياسة الذي خطه ديغول بشأن السلطات التي يتمتع بها الرئيس وتقليص المدة الزمنية التي كانت تمنح للرئيس المنتخب في نظام الجمهورية الخامسة .

٢. المسار الثاني المتعلق بدور الدولة في ادارة الاقتصاد : فقد اعتمدت فرنسا في مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية النظام الليبرالي القائم على القيم الاجتماعية من خلال اعتمادها قوانين سمحت لها بوضع القطاع الخاص ضمن حدود تلك القوانين من أجل الحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة والحد من حرية اصحاب العمل في اتخاذ القرارات الخاصة بصرف العمال او تحديد اجورهم ومكافآتهم التقاعدية هذا من جهة ومن جهة اخرى فقد سيطرت الدولة على فروع مهمة من الصناعة في وقت كانت فيه الصناعة تعد مفتاحا للتنمية ، حيث ازدهرت المجموعات التابعة للدولة مع هيمنة نخبة من رجال الادارة على الحكومة والاقتصاد لمدة طويلة حتى بعد رحيل الجنرال ديغول وكانت كبريات البنوك وشركات التأمين تابعة للدولة كذلك مؤسسات الاتصالات وصناعة الصلب والنفط والمواد الصيدلية وشركات صناعة السيارات والطائرات وغيرها من وسائل النقل ، كما امتدت الدولة الى بعض الصناعات الثانوية الاخرى كصناعة السكاير[٨]. وقد جرت فيما بعد محاولات عدة للخروج من دائرة تلك السياسة ففي عهد الرئيس فاليري جيسكارديستان في النصف الثاني من عقد السبعينات من القرن الماضي جرى اعتماد مزيد من الليبرالية الاقتصادية والتقارب مع الولايات المتحدة ، اذ كان دستان يحمل بالاساس افكارا ليبرالية الى ابعد حد واختار خطا سياسيا مميزا عن سلفه بحكم تخصصه في مجال الاقتصاد فضلاً عن انه كان قد شغل منصب وزير الاقتصاد والمالية لسنوات عدة وهو منحدر من طبقة ارستقراطية تقليدية فرنسية[٩].

وخلال فترة حكم الرئيس متران الاولى اعتمد سياسة زادت من رقعة سيطرة الدولة عندما قام بتأميم عدد من المؤسسات والشركات ثم مالبث ان اعاد النظر في سياسته بسبب الآثار السلبية التي تركتها هذه الخطوة على الاقتصاد الفرنسي كما اوضحنا سابقا . والحقيقة فأنه منذ منتصف الثمانينات وبسبب المعطيات الداخلية والخارجية التي فرضت نفسها ، فقد اتخذت الحكومة خطوات مهمة في مجال الخصخصة وتقليص دور الدولة في بعض القطاعات التي باتت تشكل عبئا عليها بعد تراجع اوضاعها المالية .

[٨] جريدة بابل ، الفرنسيون يواجهون تركة ديغول في ٢١ /٤/ ٢٠٠٢.

[٩] احمد فائق ، تطور العلاقات الفرنسية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال عقد التسعينات واثره على منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير الجامعة المستنصرية ، بغداد تشرين الاول /٢٠٠٢ ، ص ١٧٥.

وقد تسارعت وتيرة الخصخصة في تسعينيات القرن الماضي كمنهج اتبعته الاحزاب الحاكمة الرأسمالية منها او الاشتراكية . الامر الذي يؤشر تحولا عن الخط الديغولي بأتجاه تقليص دور الدولة في ادارة الاقتصاد مع توسيع دور القطاع الخاص .

٣. المسار الثالث والمتعلق بالسياسة الخارجية : انتهجت فرنسا منهجا يتسم بالاستقلالية سواء في علاقاتها مع جاراتها من الدول الاوروبية او الدول العظمى او في موقفها من القضايا الدولية . وقد تراجع دورها على المسرح الدولي عقب الحرب العالمية الثانية مثلها مثل جاراتها من الدول الاوروبية التي دمرت الحرب اقتصادها وحجمتها مقابل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي القوتين العظميين اللتين برزتا آنذاك . حيث توجهت جهودهما لبسط هيمنتهما على الساحة الدولية ،الامر الذي لم يلق قبولا لدى فرنسا فقد رفض الجنرال ديغول مقررات مؤتمر يالطا الذي قسمت بموجبه الدولتان مناطق نفوذهما في العالم كما رفض الزعامة الامريكية على انظمة الدول الاوروبية ، الامر الذي دفع فرنسا الى السعي لتوحيد جهود اوروبا وبدءاً من المانيا التي قررت ان تفتح معها صفحة جديدة من العلاقات وان تدعمها اولا لتكون بوابة اوروبا المحصنة بوجه المد الشيوعي وثانيا من اجل تشكيل نواة للقوة الاوروبية في اوروبا المتشضية آنذاك . وقد تبلور عن تلك العلاقة عقد شراكة فرنسية المانية للفحم والصلب نمت وتوسعت لتشكل فيما بعد الاتحاد الاوروبي والذي عد في قمة اولويات فرنسا سواء بالنسبة الى الجنرال ديغول او من خلفه من الساسة الفرنسيين فيما بعد[١٠] . كما رأى في الهيمنة الامريكية تهديدا لبلاده وسعى الى انتهاج خط مستقل يمكن فرنسا من ان تلعب دورا خاصا بها غير خاضع ولا تابع لأية قوة خارجية بحيث تكون في وسط المسافة بين تلكما القوتين حيث اكد على انه لا يمكن استرجاع دور فرنسا المهم والمؤثر على الصعيد الدولي من دون تلك الاستقلالية وخاصة بعد هزيمتها وفشلها في الهند الصينية وكذلك خلال العدوان الثلاثي على مصر خلال عام (١٩٥٦)[١١] . لذلك كانت فرنسا من اوائل الدول التي مدت خطوطاً للتعاون مع المعسكر الاشتراكي عندما اقامت علاقات دبلوماسية مع الصين اذ افتتحت سفارتيهما عام ١٩٦٤ ،ثم جاءت مسألة انسحاب فرنسا من الجناح العسكري لحلف الناتو عام ١٩٦٦ بعد ان رفضت الولايات المتحدة السماح لها بالمشاركة في قيادة الحلف. وجاء الانسحاب تأكيدا على استقلالية القرار السياسي الفرنسي وهذا ما دأب عليه جميع الرؤساء الذين تناوبوا على كرسي الرئاسة فيما بعد كل وفق منهجه الخاص وضمن ظروف المرحلة بحيث اصبحت الدبلوماسية الديغولية مع مرور السنين البوصلة الموجهة للدولة الفرنسية في اعتمادها سياسة مستقلة وحيادية ومن ثمّ تعزيز سيادة الدول الاوروبية وفي الوقت نفسه دعم مصالحها الاقتصادية ، فمثلا فسر جيسكار دستان الاستقلالية الفرنسية باعتماده مزيدا من التعاون والتضامن بخاصة مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية لمواجهة التكتلات الاخرى ، والمهم

[١٠] ايريك رولو ، سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي العدد ٣١٩ سبتمبر /٢٠٠٥ سنة ٢٨ ص٤٩-٥٠.

[١١] د.سمير الظاهر ، التنافس الامريكي الفرنسي في الوطن العربي ، مجلة دراسات دولية العدد ٣٤ تشرين الاول / ٢٠٠٧.

في الامر ان يصب في مصلحة فرنسا العليا وقد عرفت هذه الدبلوماسية بـ(العزلة الايجابية او سياسة الانفراج)[١٢].

وقد حدد ديستان الاستقلال والتعاون والتضامن كمبادئ لتوجه فرنسا الخارجي. في الوقت الذي استمرت فيه جسور التعاون مع المعسكر الاشتراكي خصوصا الاتحاد السوفيتي والصين ، كذلك الانفتاح على دول اخرى تمتلك فرنسا معها مصالح استراتيجية كدول الخليج العربي النفطية . اذ سعت فرنسا للحصول على النفط من مصادر مختلفة دون التحدد بالنفط الجزائري بسبب توتر العلاقات بين فرنسا والجزائر .

اما الرئيس متيران فعلى الرغم من تصريحاته المخالفة وانتقاداته لبعض سياسات الخط الديغولي الا انه وجد ان من مصلحة فرنسا ان يتاقلم هو مع تلك السياسات وان يستمر في انتهاجها ، وقد صرح في ندوة صحفية عام (١٩٨١) (ان فرنسا لن تكون جديرة بتاريخها اذا عاشت منطوية على نفسها فلها دور عالمي يجب ان تقوم به ليس فقط من اجل نفسها ولكن ايضا في اوروبا والعالم لان كثيرا من الشعوب تتطلع اليها)[١٣].

وقد تعززت العلاقات الفرنسية العربية ابان حكمه خصوصا مع دول الخليج العربي، وتوسعت رقعة التعاون الاقتصادي والتجارى ،فاهمية المنطقة العربية في المفهوم الاوروبي ترتكز على انها تشكل مصدرا لمكاسب جمه، ودول الاتحاد الاوروبي هي الشريك الاقتصادي الاول للبلدان العربية[١٤]، اذ ان استمرار امدادات النفط العربي وباسعار معتدلة وكميات وفيرة يمثل المطمح الاول لدول اوروبا لذلك فان الاحتلال العراقي للكويت في اب /١٩٩٠ قداثار حفيظة فرنسا وشكل دافعا لها للمشاركة في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ الى جانب التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق حفاظا على مصالحها الكبيرة في منطقة الخليج ، مبتعدة عن الحيادية التي اتسمت بها السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة . وفي كل الاحوال فان مبدا التوازن والاعتدال الذي اعتمدته فرنسا مكنها من توظيف علاقاتها الدبلوماسية لخدمة مصالحها خلال حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية ولحين دخول عصر العولمة ، اذ اوجد فضاءا مناسبا للشركات الفرنسية للتحرك والانتشار ومن خلال توفير الاساس المادي والاقتصادي والايدولوجي لها وتمكنت من الصمود بوجه منافسة الدول الصناعية الكبرى وكان من اهم تلك السياسات اقامة جسور للتعاون مع البلدان النامية من خلال المعونات والقروض الميسرة التي قدمتها لتلك البلدان من اجل كسب مواقفها ودخول اسواقها كما تمكنت من تطوير علاقاتها مع روسيا والصين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كذلك جرى استثمار الجانب الثقافي ايضا في خدمة السياسة الخارجية بانشاء المنظمة الفرنكوفونية التي تعد بيت فرنسا الثاني الذي يمتلك خصوصيتها اللغوية من حيث كونه تجمع للناطقين باللغة الفرنسية بعد الاتحاد الاوروبي (بيتها الاول) . كذلك سعت الى استقطاب بلدان اقليمية اخرى في تجمع شراكة وتعاون اقتصادي وسياسي من خلال الدعوة لجعل البحر المتوسط بحيرة سلام والدخول في شراكة اورو متوسطية تنظم اليها دول شمال البحر المتوسط فضلاً عن دول جنوبه وشرقه .

---

[١٢] احمد فائق ، مصدر سابق ص١٥٣-١٥٥.

[١٣] احمد فائق ، مصدر سابق ص١٨٧.

[١٤] د.علي الحاج ،سياسة دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد ٥١ الطبعة الاولى/٢٠٠٥

كذلك جرى اعتماد منهج العلاقات الشخصية والصداقات مع رؤساء دول وشخصيات سياسية عالمية من اجل تحقيق مكاسب لفرنسا وهذا ماطبع مدة رئاسة جاك شيراك على وجه خاص الا ان سعي فرنسا للحفاظ على مصالحها واستقلاليتها في مواقفها من القضايا الدولية حكم علاقتها مع الولايات المتحدة بالتنافس وتضارب المصالح[١٥]، والذي افضى الى حالة من عدم الانسجام في التوجهات السياسية خصوصا بعد تفرد الولايات المتحدة كقوة عظمى على الساحة الدولية ، كان اخرها موقفها من الحرب الامريكية على العراق والتي عارضتها بشدة ومن خلال شخص الرئيس شيراك الرافض للحرب والداعم لمبدا التفاوض مما ادى الى حالة اشبه بالمواجهة بين البلدين كانت لها تداعياتها السلبية على العلاقة بينهما ، مما استدعى من فرنسا التحول عن سياستها المستقلة والسعي للتحالف بقوة مع الولايات المتحدة استجابة لضغوط ومتغيرات داخلية وخارجية .

وبغض النظر عن الاسباب والضغوطات وراء ذلك فانه يؤشر تحولا واضحا عن الخط الديغولي المتسم بالاستقلالية .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد ، ماهي اسباب هذا التحول ؟ وماهو توجه السياسة الفرنسية بعد انعطافها عن المنهج الديغولي ؟ سؤال تجيب عليه الصفحات القادمة.

المبحث الثاني: (التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية)

دخلت فرنسا منذ انتخاب نيكولا ساركوزي عهدا جديدا شكل انعطافة عن العهد الذي سبقه فقد اختار ساركوزي الذي ينتمي الى حزب التجمع من اجل حركة شعبية منهجا اصلاحيا شاملا يتضمن المعالجة الجذرية للاسباب الحقيقية وراء المشكلات المتفاقمة التي تعاني منها فرنسا ضمن طروحات تتماشى مع الاوضاع الدولية في ظل العولمة وهيمنة الولايات المتحدةالامريكية ومستفيدا من التجارب في دول اوروبية سبقت فرنسا اليها واستطاعت ان تحقق نتائج مثمرة.

وقد دار حوله جدل كبير من قبل العديد من الجماعات المختلفة التوجهات كاليمين المتطرف والجماعات الاسلامية الاصولية وفي اوساط البلدان العربية لاسباب عديدة منها الشعارات التي اطلقها في مدة اشغاله منصب وزير الداخلية وابان حملته الانتخابية وضمن خطابه السياسي المعهود، فضلاً عن علاقته بالولايات المتحدة واسرائيل،وعلى الرغم من ذلك فهو سياسي محنك ولديه القدرة على التعامل مع الامر ونقيضه مع الاحتفاظ بالمضمون واعطائه الشكل المناسب في الوقت المناسب[١٦]، مماطبع سياسته سواء على المستوى الداخلي او الخارجي بطابعه الخاص فقد اعطى لون حكمه منذ كان مجرد مرشح للرئاسة وشدد على ضرورة الاصلاح وانه لن يكون مثيلا لاسلافه الذين كانوا يتراجعون كلما احتدم النقاش[١٧]. وتشمل التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية جانبين[١٨]:

اولا: الجانب الداخلي :

يمكن ان نصف التوجهات الداخلية للسياسة الفرنسيةالجديدة بانها محاولة جادة من الحكومة الفرنسية لولوج طريق الاصلاح الشاقة والتي جاءت استجابة لرغبات الناخبين الفرنسيين الذين صوتوا لصالح الرئيس الحالي (نيكولا ساركوزي) في الانتخابات التي

---

[١٥] قراءة في الموقف الفرنسي على موقع www.bredband.net

[١٦] الشرق الاوسط ، ساركوزي والمؤشرات الايجابية العدد ١٠٤١٣ في ٢٠٠٧/٦/٢

[١٧] جريدة الشرق ، رفض الاصلاح في ٢٠٠٧/١١/١٨ www.alsharq.com

[١٨] د.امنة محمد ، التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية ، محاضرة جرى القاؤها من قبل الباحثه في مركز الدراسات الدولية ونشرت في مجلة المرصد الدولي العدد الخامس –كانون الاول/٢٠٠٧ .

جرت في مايو ايار/٢٠٠٧ حيث كان للعوامل الداخلية والخارجية فيها تاثير مباشر على راي الناخبين ،فقد تميزت الاوضاع الداخلية في فرنسا في المرحلة التي سبقت الانتخابات بحالة من التعقيد تداخلت فيها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، فهنالك ركود اقتصادي متمثلا بضعف النمو حيث سجلت فرنسا اقل نسبة نمو بين مثيلاتها من الدول الاوروبيةالى جانب عجز في الموازنة وارتفاع في الدين العام الى ٦٦% في وقت استمر فيه التوسع في الانفاق العام في بعض القطاعات الاجتماعية ،فكانت النتيجة ارتفاع مقدار العجز كما حصل في مؤسسة الضمان الاجتماعي التي ارتفع العجز فيها الى (١٣,٨) مليار يورو بالمقارنة مع (٩,٦) مليار في المرحلة التي سبقتها[١٩]، كذلك فقد لازمت نسبة البطالة معدل (١٠%)في عموم فرنسا و(٥٠%) في الضواحي الفقيرة منها ولمدة ثلاثة عقود[٢٠]. وهذا بدوره اثر على الناتج المحلي الاجمالي لفرنسا بسبب تجميد طاقات فئة كبيرة من الشباب العاطل عن العمل مما جعل تلك الفئة عامل استهلاك بدلا من ان تكون عامل انتاج في حين توسع الشرخ الاجتماعي بين الفقراء والاغنياء داخل المجتمع الفرنسي، حيث تعاني نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هما معيشيا مستمرا . ومما زاد الامر سوءا هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج بعد دخول عصر العولمة وانفتاح الاسواق العالمية على بعضها وقوانين تسهل عمليات الاستثمار التي اعتمدتها دول تنخفض فيها اجور العمالة لتشجيع المستثمرين على ولوج مجالات استثمارية فيها، إذ تحقق لهم مسالتا انخفاض اجور العمالة والتخلص من الضرائب التي ترهقهم في بلدانهم الاصلية المكاسب التي يتوخونها. هذان الامران فضلاً عن قوانين العمل التي تقف في اغلب الاحوال الى جانب العاملين بحيث تشكل عبئا كبيرا على ارباب العمل وتضعف القدرة التنافسية للبضائع بسبب ارتفاع كلفة انتاجها مقارنة بما ينتج في دول اخرى كالصين مثلا ،الامر الذي تسبب في اغلاق العديد من المصانع وتسريح عمالها والتحول للاستثمار في الخارج ،مما ادى الى تفاقم ازمة البطالة وارتفاع وتيرة التطرف والعنصرية ضد الاجانب خصوصا ذوي الاصول الافريقية والمسلمة من قبل جماعات اليمين المتطرف ،وبالمقابل ظهور حالات من التطرف الاسلامي قادت بدورها الى ظهور عنف مجتمعي عبرت عنه انتفاضة الضواحي عام (٢٠٠٥) وما تبعها من احداث شغب متقطعه بين الحين والاخر .مما يؤشر بان فرنسا ليست في احسن حالاتها،بالرغم من التطور التكنولوجي والتوسع في مجالات البحث العلمي وديناميكية الحركة الصناعية الانها لم تتمكن من مواجهة عصر العولمة في ظل قوانين جرت صياغتها في الماضي وفي زمن ازدهار اوروبا واحتكارها للاسواق العالمية خصوصا مع اشتداد المنافسة بين الدول التي شهدت صعودا اقتصاديا في العقود الاخيرة واستطاعت ان تكتسح الاسواق العالمية بما فيها الاوروبية كالهند والصين ودول جنوب شرق اسيا.....الخ .

اذا الاوضاع تؤشر وجود مشاكل كبيرة تستدعي حلولا جذرية وشاملة من خلال حركة اصلاحية ، هذا الامر الذي ظل يؤرق الساسة الفرنسيين لمدّة تقارب الثلاث عقود ونصف وجرى تدويره بينهم الواحد تلو الاخر هربا من التحديات التي تشكلها عملية

[١٩] صحيفة المدى العدد ٣٣٥ في ٢٠٠٥/٣/٨ .
[٢٠] عزيز الحاج ،فرنسا وانتخاباتها البلدية،على موقع،www.elaph.com

الاصلاح ، فالموضوع يتعلق بتغيير الايديولوجية التي ترسخت لدى الفرنسيين عبر الاجيال منذ قيام الثورة الفرنسية ولحد الان بحيث باتت فرنسا تمثل الوعاء الايديولوجي لاوروبا الذي تختزن فيه القيم الانسانية وما تتضمنه من معانٍ ومفاهيم اصبحت اشبه مايكون بالمسلمات ،تلك المفاهيم الليبرالية القائمة على القيم الاجتماعية كانت وراء اسقاط وزارات وحكومات وقفت لها النقابات العمالية والاتحادات الطلابية (المدافعة عن تلك القيم) بالمرصاد عندما حاولت ولوج سبل الاصلاح .

الا ان جمود المشهد الفرنسي مع ما يعيشه العالم من حركة وتغيرات دائمية وحجم المعانات التي بات يعيشها المواطن بسبب ارتفاع الاسعار ومعدلات الضرائب فضلاً عما سبق ذكره من المشاكل ، جعلت الكثير من هؤلاء المواطنين يصطفون الى جانب الحكومة في تصديها للاصلاحات الاقتصادية بعد ان سبقتهم اليها دول اوروبية وحققت نتائج ناجحة في عمليات الاصلاح التي طبقتها .

وقد تمحورت جهود الحكومة الفرنسية الحالية باتجاه احداث تغييرات شاملة في القوانين التي تحكم نظام الخدمات الصحية وانظمة المعاش والانظمة الوظيفية والتأكيد على ازالة الحواجز القائمة بين المواطن والسلطة فضلاً عن اصلاح اداري من خلال اضعاف السلطة المركزية واعتماد عدد قليل من الوزارات وهي خمسة عشرة وزارة فقط مع ضرورة تشديد الرقابة على عمل الحكومة كما سعت الى خفض الضرائب على الدخول من اجل رفع القدرة الشرائية والتي اصبحت قيمة سياسية في فرنسا إذ يعدها ٢٨% من الفرنسيين التحدي الاكبر الذي يواجه الاقتصاد مع الارتفاع المظطرد في الاسعار[٢١]. فضلاً عن السعي لزيادة العمالة وتقليص البطالة باستمرار مما يعني زيادة النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة الثروة الوطنية وارتفاع المدخولات كذلك ما يتعلق بالخطة التقشفية التي اطلقها ساركوزي والتي تتضمن ١٦٦ مادة لاصلاح مؤسسات الدولة خصوصا الخدمية منها كالتعليم والصحة والعدل ، حيث يجري خفض نسبة الموظفين الذين يحلون محل المتقاعدين الى النصف خلال الخمس سنوات القادمة لتوفير سبعة مليارات يورو مع نهاية عام ٢٠١١[٢٢].

وهناك تدابير تسعى الدولة الى اعتمادها لتخفيض اسعار بعض السلع الاكثر طلبا كتقنيات الانترنت ومواد غذائية تقوم بتوزيعها وبيعها شركات كبرى . فضلاً عن تحديث الاقتصاد من اجل انتاج اوفر يمكن الفرنسيين من الاستفادة من الثروة الوطنية ، وتأخذ مسألة خفظ نسب البطالة وخلق فرص عمل جديدة وتقليص الانفاق الحكومي حيزا كبيرا من اهتمام الحكومة حيث يعد استكمالا للاصلاحات الجزئية التي بدأتها الحكومة السابقة في الغاء بعض الوظائف الحكومية وتشجيع الاستثمار في السوق الداخلية . ان احداث حالة من التوازن بين واردات الدولة ونفقاتها هو ما تسعى اليه الحكومة الفرنسية من اجل انعاش الاقتصاد . وقد اعلن رئيس الوزراء في مارس آذار /٢٠٠٨ امام الجمعية الوطنية عن طرح مشاريع القرارات امام البرلمان لمناقشتها ومنها ما يخص عقود العمل والبيئة وضبط

[٢١] رالف اتكنز ،ارتفاع الاسعار يتصدر هموم المستهلكين في اوروبا ،فاينانشيل تايمز ،على موقع www.eleqt.com
[٢٢] عزيز الحاج ،مصدر سابق .

الانفاق واصلاح المؤسسات وتعزيز العدالة الاجتماعية ومسألة التقاعد الخاص ، كما طرح مسودة لتعديل الدستور بما يزيد من صلاحيات البرلمان[٢٣].

وقد اكد ساركوزي اصراره على تنفيذ الاصلاحات التي تعارضها شريحة العمال فقد اعلنت نقاباتها اضرابا عن العمل في مجالات النقل والكهرباء والغاز الفرنسية التابعة للحكومة للضغط على الحكومة وجعلها تتراجع عن تطبيق قانون اصلاح انظمة التقاعد الخاصة والذي يحرم (٥٠٠)الف من العاملين في عدد من مؤسسات الدولة من ميزة التقاعد بعد (٣٧،٥) سنة مقابل (٤٠) سنة لباقي العاملين في مختلف القطاعات الاخرى الذين يبلغ عددهم (٢٥) مليون وسوف يوفر هذا الاجراء ما مقداره (٧،٥) مليار يورو لهذا العام فقط[٢٤]، وانضمت اليها نقابة المحامين في اضراب عام احتجاجا على التعديلات القانونية في مجال القضاء والتي اقرتها وزيرة العدل من اجل خفض ميزانية تصريف اعمال المحاكم وذلك بالغاء المحاكم في المدن الصغيرة وضمها الى المدن الكبرى ، وشملت الاضرابات ايضا نقابات الطلاب احتجاجا على قانون استغلال الجامعات الذي يلغي مجانية الدراسة في الجامعة . وهكذا بدت مفاصل الحياة شبه مشلولة بتأثير اضرابات النقل والكهرباء والتربية والاتصالات وهذا يذكرنا بموجة الاضرابات التي اجبرت الحكومة عام ١٩٩٥ على الغاء جهود لاصلاحات مماثلة . وبغض النظر عن اسباب الاضراب والتي تتمحور بشكل اساسي بالحفاظ على مكاسب قديمة تعدها الحكومة قد عفا عنها الزمن فأن الحكومة تجد نفسها ملزمة بالاصلاحات التي وعدت بها الناخبين الذين صوتوا لها .

وقد صرح ساركوزي امام البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ قائلا (سأنفذ هذه الاصلاحات حتى النهاية ، لن يحرفني شيء عن هدفي) . وفي حديث آخر له قال (لقد اقر الشعب الفرنسي هذه الاصلاحات ، قلت له كل شيء قبل الانتخابات حتى استطيع القيام بما هو ضروري بعدها) وفي مقابلة تلفزيونية له على القناة (tv5 monde) تحدث ساركوزي عن برنامجه الاصلاحي مؤكدا بأن جميع المشكلات الداخلية مترابطة مع بعضها ولابد من اعتماد حلول ناجعة لها في آن واحد فلا يمكن تحسين القوة الشرائية الا بتوفير فرص العمل ولا تتوفر فرص العمل الا بتعديل قانون العمل وتشجيع الاستثمار ، وطالب بأن يجري حوار بين اصحاب العمل وممثلين عن العاملين من النقابات والاتحادات من اجل الاتفاق على حل مناسب يصب في مصلحة الطرفين مؤكدا على ضرورة تعميم مبدأ تقديس العمل وحث الشباب على اعتماده بدلا من الجلوس في بيوتهم بأنتظار معونات الدولة ، وفي المجال الامني طالب بأعتماد مبدأ الصرامة في مواجهة الخارجين عن القانون وان تعمل منظمات حقوق الانسان من اجل الدفاع عن حقوق الضحايا وليس الجناة على أساس ان ذلك هو الخيار الافضل في الحفاظ على مكاسب الديمقراطية والمال العام . اما بالنسبة للمهاجرين فقد ايد مبدأ اختيار النوعية من المهاجرين من الشباب ذوي الكفايات والمهارات والذين يمكن ان يسهموا بشكل ايجابي في المجتمع الفرنسي وضرورة اتخاذ اجراءات لدمج المقيمين على الاراضي الفرنسية بشكل قانوني بالمجتمع ومنحهم فرصاً متساوية مع أقرانهم من الفرنسيين .

وفي جهود الحكومة التي تبذلها من اجل الاصلاح تحاول سلوك سبل التفاوض مع المحتجين املا بالوصول الى حلول تجنب فرنسا مزيدا من الخسائر المادية او قد تصل

---

[٢٣] قصي صالح درويش،فرنسا تتحضر لاسبوع اسود، على موقع www.elaph.com

[٢٤] عزيز الحاج ،مصدر سابق .

الامور الى اسوأ من ذلك فقد سلك الرئيس الفرنسي الطريق الشائك الذي تجنبه سلفه مصمما على اجراء التغييرات التي تشمل المجتمع الفرنسي قلبا وقالبا ويقف وراء ساركوزي بهذا الاتجاه ثلاثمئة وستة وأربعون الفا من اعضاء حزبه برئاسة باتريك ديفيد جيان ويؤيده ايضا العديد من الفرنسيين الراغبين في تنفيذ اصلاحاته. ان ما تحقق خلال عام ونصف منذ استلام ساركوزي للسلطة هي خطوات مهمة فقد استقرت نسبة البطالة الى (٨،٧%) وهي اعلى نسبة انخفاض منذ ٢٥ عاما وتعزز لدرجة كبيرة الحوار الاجتماعي بين ارباب العمل والحكومة والنقابات وتم التوصل لاتفاق مبدأي عن عقد عمل جديد وفتحت الحكومة بقوة ملف ساعات العمل وملف التقاعد الخاص واعتمد قرار الاصلاح لاعطاء الجامعات نوعا من الاستقلالية وسيخصص لها (١٢ مليار يورو للسنوات القليلة القادمة)[٢٥]. الا ان كل تلك المشكلات كان لها انعكاساتها على الوضع الداخلي، فقد تعرض الحزب الحاكم الى هزيمة في الانتخابات البلدية التي جرت في شهر مارس آذار الماضي، وبالرغم من انها لم تؤثر على وضعه في البرلمان الا ان الحكومة بدأت بدراسة اسباب هذا الفشل من اجل معالجتها فالاصلاحات ليست عملية سهلة ولا يعتمد نجاحها على ارادة ساركوزي وحكومته خصوصا مع الازمات الدولية الحالية التي تمر ومع قلة صبر الفرنسيين المعروفة عنهم وعدم تلمس نتائج الاصلاحات .

ثانيا: السياسة الخارجية :

لم يتغير مشهد السياسة الخارجية الفرنسية عما كان مألوفا سابقا فيما يخص الانفتاح على جميع الدول وبما يحقق المصالح الاقتصادية لفرنسا بعد وصول ساركوزي الى سدة الرئاسة، الا انه اتسم بدرجة اعلى من الحركية والنشاط والحماسة في الزيارات المتعددة التي قام بها ساركوزي ووزير خارجيته ورئيس الوزراء شرقا وغربا وفي جميع القارات من اجل ابرام الصفقات وتحقيق المكتسبات واعادة وترميم علاقات كانت ضعيفة او تعاني من التصدع كما هو الحال مع ليبيا والولايات المتحدة ، حتى اطلق على تلك السياسة تسمية (سياسة الصفقات) .الا ان اهم تطور طرأ بالنسبة للسياسة الخارجية هو ما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة تلك العلاقة التي طالما كانت محكومة بالتنافس وتضارب المصالح ، الامر الذي كان قد تسبب في خلق حالة من عدم الانسجام في التوجهات السياسية ، وقد تضررت تلك العلاقة كثيرا بسبب معارضة فرنسا الشديدة للحرب على العراق اذ ادى ذلك الى حالة من الجمود والتوتر بين الدولتين في عهد الرئيس شيراك .الا انه منذ عام(٢٠٠٤) ، بدأت تظهر حالة من الانفراج في المواقف بين القيادتين ، واتسم الموقف الفرنسي بالميل الى الموازنة بين متطلبات المرونة مع الولايات المتحدة الامريكية وما تتطلبه من تخفيف حدة المواجهة معها والحفاظ على ما تبقى لها من مصالح في المنطقة والتكيف مع المعطيات الجديدة التي افرزها الاحتلال[٢٦]. كما ظهرت فرنسا بمظهر الحليف المتضامن علنا والخصم المناوئ ضمنا فقد صوتت في مجلس الامن لصالح قرار تسمية القوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق (قوات احتلال) الا انها لم تؤيد الاحتلال وطالبت بسرعة جدولة خروج القوات الاجنبية من العراق . وكانت تنظر الى ما تتكبده القوات الامريكية من خسائر وتعده تحصيلاً حاصلاً لفكرة الحرب والاحتلال التي رفضتها ووقفت بالضد منها وهو ما اثار غضب

[٢٥] عزيز الحاج ،مصدر سابق.

[٢٦] د.عامر كامل ،د.امنه محمد ،الموقف الفرنسي من الاستراتيجية الامريكية في العراق،بحث مقدم الى المؤتمر الحادي عشر الذي عقده مركز الدراسات الدولية في اذار ٢٠٠٧،والمنشور ضمن اصدارات مركز العراق للدراسات ،ص٢٩٠.

القادة الامريكيين ابتداءا من الرئيس بوش ، فالحرب هي اسوأ الحلول وآخرها هذا ما صرح به الرئيس شيراك في حينه .

وقد شهدت تلك العلاقة منعطفا جديدا بعد مجيء ساركوزي الى السلطة وهو الذي عرف عنه توده الدائم للولايات المتحدة حتى قيل عنه (انه افضل مرشح للولايات المتحدة) وهو من المعجبين بشدة بالنموذج الامريكي حيث سعى ومنذ استلامه للسلطة الى احداث تحول في العلاقات المتوترة ورأب الصدع الذي احدثته حالة المواجهة مع جاك شيراك في مدّة ولايته المنصرمة .

وفي اول خطاب القاه ساركوزي اكد على ان بلاده ينبغي ان تلعب دورا على الساحة الدولية والاقليمية وانه عازم على قيادة سياسة خارجية متماسكة طموحة وفعالة ستحاور الجميع وتتبع دبلوماسيةالتوفيق والابتعاد عن دبلوماسية المجاملة[٢٧]. وحث مواطنيه على استلهام الحركية الاجتماعية وقيم العمل الموجودة في الولايات المتحدة وقد اظهرت الزيارة التي قام بها في ٧ تشرين الثاني نوفمبر/٢٠٠٧عودة الدفئ الى العلاقات الفرنسية الامريكية من خلال الاستقبال الذي نظمته الحكومة الامريكية له وتكلم ساركوزي امام مجلس الاعمال الفرنسي الامريكي مثمنا دور الجنود الامريكيين في تحرير فرنسا عام (١٩٤٤) حيث عد ذلك دينا ابديا من الشعب الفرنسي تجاه الشعب الامريكي لما قام به من اجلهم، وقد استقبله الرئيس بوش في منزل جورج واشنطن في بلدة (ماونت فيرنون) بولاية فرجينيا تذكيرا بدور فرنسا في استقلال الولايات المتحدة[٢٨]. وقد لعبت عدة عوامل دورا مهما في عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين يمكن ايجازها بما يأتي :

شخصية الرئيس ساركوزي وهو فرنسي من اصل هنغاري وهذا يعني انه لاتوجد لديه تلك الحساسية التي ورثها الفرنسيون عبر حروبهم الطويلة مع الانكليز ورغبتهم في ان يكون الفرنسيون بلغتهم وشخصيتهم ندا لهم ، كما انه ينحدر من عائلة ثرية تركت بلدها بعد تبنيه النموذج السياسي الشيوعي وهذا يمنحه ميلاً طبيعياً نحو المنهج الرأسمالي الذي تتبناه الولايات المتحدة ومن ثمّ فهناك تقارب في وجهات النظر بهذا المجال .

وجود رؤية اوروبية امريكية مشتركة حول الارهاب اي هناك مصلحة امنية مشتركة فيما يخص التهديد الذي يشكله الارهاب العالمي فضلاً عن موقفهم من البرنامج النووي الايراني بما يشكله من تهديد للمنطقة وتحديدا لاسرائيل التي يحرص الطرفان على امنها وسلامتها فضلاً عن قلقهم على امن وسلامة منطقة الخليج الاستراتيجية والتي يسعى الطرفان للحفاظ على مصالحهما النفطية فيها .

رغبة الرئيس ساركوزي بان تكون له سياسة خارجية مبنية على علاقات جيدة مع جميع الدول وخاصة الدول العظمى من اجل التفرغ الى جهود الاصلاح الداخلية بدلا من ماقد تسببه عملية تردي العلاقات من تشويش خارجي على عملية الاصلاح ، بل انه على العكس من ذلك فان تحسن العلاقات سيمنحه دعم تلك الدول له فضلاً عن الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الادماجية في مسالة المهاجرين .

اقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة سوف تنعكس بالتاكيد بشكل ايجابي على الاقتصاد الفرنسي من خلال عمليات الاستثمار الامريكية وفتح اسواق الولايات المتحدة امام البضائع الفرنسية اي تنشيط حركة التجارة بين البلدين . فالولايات المتحدة شريك تجاري مهم بالنسبة الى فرنسا، اذ وصلت ارباح الشركات الامريكية في فرنسا الى اكثر من الضعف بنحو

---

[٢٧] المصدر السابق .

[٢٨] زيارة ساركوزي الى واشنطن ،على موقع www.radiosawa.com

(١،٧) بليون دولار في عام (٢٠٠٣) وفي ذروة الازمة بين الدولتين . في حين حصدت الشركات الفرنسية العاملة في الولايات المتحدة نحو (٢،٥) بليون دولار وهذا الرقم يشكل ارتفاعاً عن مبلغ (١،٤) بليون دولار في السنة السابقة[٢٩]. فضلاً عن امكانية تحيق تعاون في مجالات بحثية وتقنية تنفرد بها الولايات المتحدة دون غيرها .

وبالمقابل فان الرئيس بوش يسعى هو الاخر الى الحصول على حلفاء جدد بدلا من الذين خسرهم في انكلترا واسبانيا وغيرها وحل محلهم شخصيات اعتمدت سياسات مختلفة فيما يخص الوجود الامريكي في العراق .

اما فيما يخص علاقة فرنسا بالعالم العربي فانه وعلى الرغم من التخوف الذي ابدته بعض الجهات في الاوساط العربية مما ماتخبئه سياسة ساركوزي الذي ينظر له على انه صديق اسرائيل الحميم وعدو المهاجرين العرب ، تلك النظرة التي التصقت به منذ توليه منصب وزير الداخلية وما اطلقه من تصريحات مناوئة لهم ابان انتفاضة الضواحي عام (٢٠٠٥) وما تلاها من اعمال شغب قام بها بعض المهاجرين من اصول عربية ، فضلاً عن الاجراءات التي اتخذها لتقنين الهجرة واستبعاد عدد من الشباب خاصة المقيمين بصورة غير قانونية وغيرها من الامور التي منحته صورة غير محببة لدى المجتمع العربي بصورة عامة . هذا الامر اثار بدوره قلقاً بين اوساط رجال الاعمال ورؤساء الشركات مثل ايرباص ودانون وتاليس التي تمتلك مصالح واسعة في العالم العربي خصوصا في منطقة الخليج .

الا انه ومنذ انتخابه سعى الى تمتين العلاقات مع العالم العربي لما له من اهمية تتعلق بالمصالح الاقتصادية والتي تاتي دائما في المقام الاول ويمكن ان نعرف هذه السياسة الجديدة بانها ثمرة السياسة الفرنسية – العربية القديمة التي استمرت لاكثر من اربعة عقود تمكنت من خلالها فرنسا من تحقيق معرفة كبيرة وعميقة بمختلف ابعاد وتفاصيل العالم العربي والاسلامي . لذلك يمكن القول بان مايقوم به ساركوزي حاليا هو تصريف معرفة فرنسا بالعالم العربي وتلك الشراكة السياسية وتحويلها من رصيد معرفي سياسي الى رصيد اقتصادي مالي يخصع الى ميزان اليورو ، فضلاً عن العقود الضخمة التي وقعت بين فرنسا ومجموعة من البلدان العربية بدءا من ليبيا والجزائر والمغرب وانتهاءا بدول الخليج العربية كذلك موقفها الداعم لحق جميع الشعوب في الحصول على الطاقة النووية السلمية ومنها توقيع عقد ب (٤٧٠) مليون يورو مع الدوحة مقابل تامين التغطية الكهربائية الكاملة ، اضف الى ذلك اتفاقها مع الامارات العربية لانشاء اول قاعدة عسكرية دائمة في الخليج العربي ثم العقود التي جرى توقيعها بين شركات فرنسية والمملكة العربية السعودية كذلك المكاسب التي تحققت من عودة العلاقات مع ليبيا . هذا يعني ان ساركوزي يلعب في سياسته الحالية دور قطف الثمار[٣٠].

اما بالنسبة الى العراق فانه كان في بؤرة اهتمام الساسة الفرنسيين الذين حاولوا بكل الوسائل الحفاظ على استمرارية العلاقة معه لما يشكله من اهمية بالنسبة للمصالح الفرنسية وبما يمتلكه من احتياطي نفطي كبير فضلاً عن انه شريك تجاري مهم لفرنسا وكان يدين لها بما يقارب ثلاثة مليارات دولار . وقد طالبت واشنطن باريس بشطبها

[٢٩] ويليام دروز ويك ،هل عادت باريس للركب ،مجلة نيوز ويك العدد ١٨٧ في٢٠٠٤/١/١٣.
[٣٠] امال موسى، فرنساوالعرب افق للساركوزية ، الشرق الاوسط ، العدد ١٠٦٥٤ في ٢٠٠٨/١/٢٩ .

وبالمقابل سعت فرنسا الى ان تحصل شركاتها على عقود اعمار العراق فضلاً عن مكاسب تتوخى ان تحصل عليها شركاتها النفطية بتوقيع عقود لامتيازات التنقيب في حقول النفط والغاز الغنية جنوب العراق وعلاوة على العامل الاقتصادي كان للعامل الامني اهمية كبيرة لدى الفرنسيين وقد ايدت حكومة ساركوزي الاستتراتيجية الامريكية الجديدة بالعراق تجنبا لما قد يسببه الاخفاق من اتساع في رقعة الارهاب والذي يشكل احد اخطر التحديات لامن المجتمعات الاوروبية وامن منطقة الخليج النفطية .

وكان موقف المفوضية الامريكية داعما تعزيز الاجماع الاوروبي والدولي حول الطريق المستقبلية في العراق والتي لابد ان يكون للامم المتحدة دور مركزي فيها والعمل على بناء علاقات مع العراق على ما هو قائم مع الدول العربية الاخرى[٣١].

وفيما يخص سياسة فرنسا تجاه بلدان اخرى مثل لبنان وفلسطين فلم تتغير ومازالت ضمن الخط الديغولي وفي نطاق الشرعية الدولية والتأكيد على حق الفلسطينيين والاسرائيليين في العيش بسلام بعيدا عن العنف وبأعتماد الحلول السلمية والاستمرار في منهج التفاوض وصولا الى حلول تتناسب وحق الشعب الفلسطيني في العيش على ارضه وفي ظل دولته المستقلة (هذا ما أكد عليه ساركوزي في زيارته الاخيرة الى اسرائيل ولقائه المسؤولين الاسرائيليين والفلسطينيين) في محاولة منه لكسب الموقف العربي واخفاء ميوله وانحيازه تجاه اسرائيل ،كذلك التأكيد على استقلال لبنان وخروج القوات الاجنبية منها وبسط السيادة اللبنانية فيها .

وفي نطاق نشاطه الدبلوماسي اظهر الرئيس ساركوزي نشاطاً في حل بعض المشكلات لاشخاص في دول تربطه معها علاقة جيدة مثل حل ازمة الممرضات البلغاريات وتوسطه في مسألة الاشخاص الذين اوقفوا بتهمة اختطاف يتامى في دارفور وذهابه الى تشاد لهذا الغرض وغير ذلك من مسائل تهدف الى تخفيف معاناة بعض الاشخاص كذلك محاولاته لاعادة صياغة اتفاقية الدستور واخيرا توسطه في حل النزاع الروسي الجورجي في محاولات للاستئثار بالواجهة الاعلامية في الشؤون الخارجية محاولا ان يصبغ سياسته الخارجية بصبغته الشخصية .

وفي داخل البيت الاوروبي كان توجه السياسة الفرنسية باتجاه مزيد من التقارب وتنسيق المواقف ، إذ اشر التقارب مع بريطانيا خطوة بهذاالاتجاه الهدف منها تحقيق مكسبين ، الاول يتعلق بالمصالحة مع بريطانيا بعد ان تحققت مع الولايات المتحدة والثاني يتعلق بقضايا الاتحاد الاوروبي وبرنامج عمله وخصوصا بالنسبة للسياسة الزراعية وعملة اليورو التي ترفض بريطانيا تبنيها فضلاً عن معارضتها تشكيل جيش اوروبي قوي خشية من ان يقلل ذلك من اهمية حلف شمال الاطلسي .

ويعد ارسال اكثر من الف جندي اضافي الى افغانستان ليلتحقوا بنحو الف وخمسمائة فرنسي يشاركون بالفعل من اجل زيادة المشاركة ضد طالبان ، يعد ايضا مؤشرا على جدية فرنسا في انتهاج خط جديد في سياستها الخارجية وبالرغم من معارضة قوى

[٣١] ويليام دروز ويك ،مصدر سابق.

عديدة في البرلمان للامر الا ان الحكومة استندت في مشاركتها على القرار الذي اصدره مجلس الامن للحرب ضد طالبان والذي اشتركت بموجبه تسعة وثلاثون دولة[٣٢].

وأخيرا ومهما كانت التحولات التي احدثتها التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية في عهد ساركوزي ، الا انه يمكننا القول بان تلك السياسة ابتعدت في شكلها عن سابقاتها الا انها حافظت وبشكل اساسي على مظمونها ، الا وهو ان تكون سياسة فرنسا الخارجية في خدمة اوضاعها الداخلية الاقتصادية منها او الاجتماعية .

الخاتمة:

تشهد فرنسا منذ مايقارب العام والنصف تحولا مهما في منهجها السياسي،فقداعتمدت آليات جديدة في ادارة سياستها الداخلية والخارجية منذ تسلم الرئيس ساركوزي مهام الرئاسة في ايار مايو /٢٠٠٧ خلفا للرئيس شيراك الذي سار هو ومن سبقه من رؤساء حكموا في عهد الجمهورية الخامسة على خطى الجنرال ديغول نفسها الذي اسسها في ظل اوضاع سياسية دولية واقتصادية داخلية وخارجية ساهمت في بلورة منهجها وخط عملها .

ومع تغير المعطيات الدولية بات من الضروري العمل على ادخال اصلاحات في مفاصل سياسية واقتصادية عديدة .

وقد تضمنت السياسة الجديدة جانبين داخلي وخارجي ، ومحور اهتمام الاول كان بايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة من خلال طروحات عدة منها مايتعلق بتحقيق توازن بين الايرادات والنفقات بحيث تتمكن الحكومة في المحصلة النهائية من تحقيق فوائض مالية والتخلص من الديون المتراكمة .

ويهدف البرنامج ايضا الى الانفتاح الاقتصادي باتجاه مزيد من الليبرالية كما اشتمل على حلول لبعض المشاكل الاجتماعية ومنها مايتعلق بالمهاجرين وبهدف دفع الاتهامات الكثيرة التي وجهت الى ساركوزي سعى الى فتح الباب امام مشاركة الاجانب السياسية ، حيث شغل بعضهم منصب وزير مثل رشيدة داني الفرنسية من اصل جزائري والتي شغلت منصب وزيرة العدل وفي جانب اخر يدخل هذا الامر ضمن دائرة تشجيعه لمشاركة المراة فقد ضمت التشكيلة الحكومية نساءا ورجالاً مناصفة في حكومة مصغرة تمتلك صلاحيات موسعة مع تشديد الرقابة على عملها .

كما اشتملت السياسة الداخلية على توفير فرص عمل بساعات اضافية لتشجيع الشباب على العمل وتطوير الذات تحت شعار (اعمل اكثر واربح اكثر) فضلاً عن تشجيع الاستثمار من خلال سن قوانين عمل جديدة وتخفيض نسب الضرائب على ارباب العمل وغير ذلك من اجل امتصاص البطالة وتحريك السوق الداخلية .

اما الجانب الثاني والمتعلق بالسياسة الخارجية فقد اتسمت تلك السياسة بالانفتاح والمرونة وشهدت علاقات فرنسا تطورا مع العديد من الدول من ليبيا والجزائر في الغرب الى الصين وروسيا في الشرق وتم توقيع عقود ضخمة في مجالات عدة .

اما الولايات المتحدة الامريكية فقد شكلت طبيعة العلاقة الجديدة معها وضعا مميزا في عهد ساركوزي كونه من المعجبين بالنموذج الامريكي ومساعيه في ان يصبح حليفاً حقيقياً للولايات المتحدة . فقد عد البعض تعيينه لبرنار كوشنير وزيرا للخارجية تاكيدا على

[٣٢] مصطفى نور الدين ،فرنسا تعود الى الصف ،على موقع www.haoamish.com

جديته في التواصل مع الولايات المتحدة في جوهر سياسته الخارجية فكوشنير من اكثر الشخصيات الفرنسية موالاة لامريكا[٣٣]. كما ان اتساع الارهاب والتهديدات العشوائية والتطرف ساهم في خلق مصلحة امنية مشتركة وجمع مواقف الدول التي تشعر بتهديد مباشر منه للعمل على تنسيق جهودها باتجاه تبادل المعلومات والسعي لوقف انتشار الاسلحة التدميرية والتصدي لبرامج بعض الدول كالبرنامج النووي الايراني والكوري لذلك فقد ايدت فرنسا الاستراتيجية الامريكية الجديدة في العراق والحرب على الارهاب.

ولابد لنا ايضا من الاشارة الى ان ساركوزي وبما يمتاز به من النشاط والحركية الواسعة قد فاجأ اغلب المتابعين لمنهجه منذ ان كان وزيرا للداخلية ويوصف ايضا بالحنكة السياسية والحزم على تطبيق برنامجه الاصلاحي في حل المشكلات الاقتصادية، اذ ان التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية رسمتها افكاره ومنهجه وبالتناغم مع المعطيات الدولية لتحقيق اكبر قدر من مصالح فرنسا. حيث يرى نفسه الوحيد القادر على احداث تغييرات عميقة في البلاد من خلال ابتكاره نموذجاً فرنسياً جديداً وعلى اساس برنامج جرت دراسته بشكل دقيق من قبل خبراء ومتخصصين. وقد اكد في مرات عديدة على ان نجاح البرنامج او فشله يرتبط به شخصيا وانه مستعد لتحمل النتائج كافة. فهل ستشهد فرنسا انفراجا فيما يخص مشاكلها المزمنة؟

ربما لايمكن الجزم بهذا الامر، الا انه لاسبيل امام فرنسا الا المضي قدما في الطريق الذي سبق لجاراتها من الدول الاوروبية ان سلكته، فالعالم يتحرك بايقاعات سريعة تتطلب المواكبة خصوصا من دولة باهمية وموقع فرنسا كواحدة من اكبر خمس دول في العالم من حيث القوة الاقتصادية.

[٣٣] امال موسى ،الشرق الاوسط ،مصدر سابق .